الموسم

مجلة فصلية مصورة تعنى بالآثار والتراث

مجلة الموسم (العدد 14) – 1993 – 1413

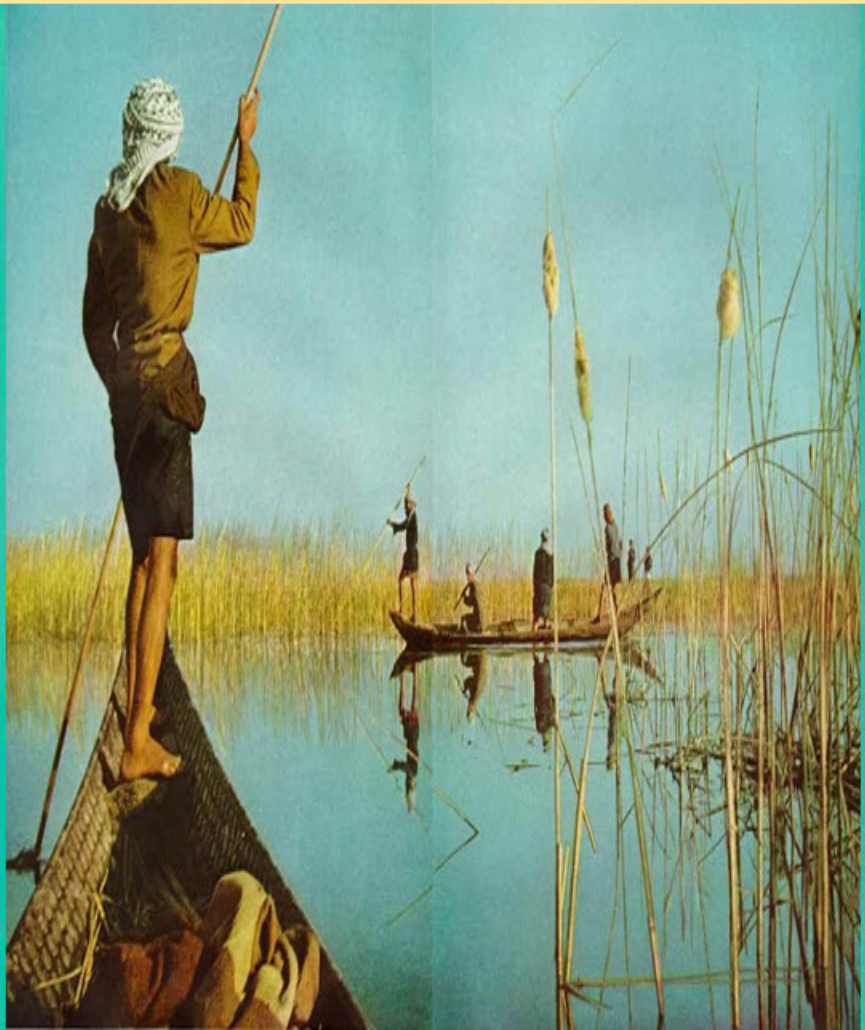

الموسم

مجلة فصلية مصورة تعنى بالآثار والتراث

صاحبها ورئيس تحريرها

محمّد سعيد الطريحي

Shiabooks.net

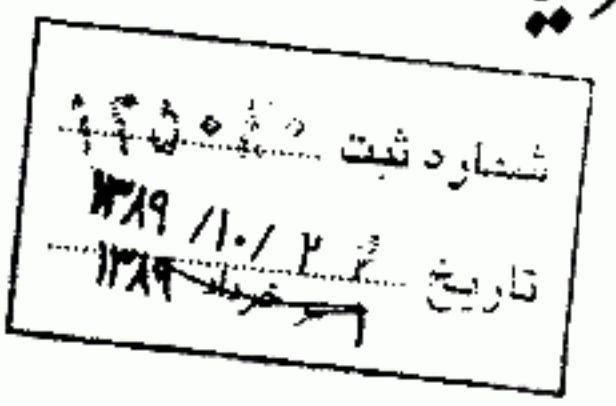

شماره ثبت ۵۵۶۳۹

تاریخ ۱۳۸۹/۱۰/۲۲

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة

ترسل جميع المراسلات والطلبات بإسم صاحب المجلة الى :

المركز الوثائقي لتراث اهل البيت عليهم السلام

اكاديمية الكوفة

هولندا

AL KUFA HOUSE POST BUS 1113
3260 AC OUD - BEIJRLAND
HOLLAND

الاشتراك السنوي للأفراد ٥٠ $ وللمؤسسات ١٠٠ $.

الشعوبية والشيعة

حوار بين شيخ من بغداد
والدكتور محمد عبد القادر حاتم من القاهرة

مقدمة

تتسم الكثير من المطبوعات التي تصدرها القاهرة ، بشيء غير قليل من مبادىء العدل الاجتماعي ومفاهيم الديمقراطية ، وتبذل الكثير من الجهود فيما يجب أن يفهم عليه الدين كمنبع تستوحى منه القيم والقوى الدافعة وكأداة لتطوير المجتمع بأسلوب علمي وتقدمي .

وفي الوقت الذي يظهر فيه بين الكتاب المصريين من يقوم ، إلى جانب ما تقدم ، بمحاولات جريئة ونافعة لإعادة كتابة التاريخ العربي والإسلامي من وجهة نظر حديثة ، ظهر بحث بعنوان «الشعوبية أول صراع في تاريخ الأمة العربية» نشرته الجمعية المصرية للعلوم السياسية وكان البحث يحمل اسم الدكتور محمد عبد القادر حاتم .

والمطبوع المذكور كتيب يضم على صغر حجمه مبادىء هي في غاية الخطورة بالنسبة للقراء العراقيين فقد ذهب الكاتب في مقدمة بحثه «أن هناك حاجة لتوضيح ما التبس على البعض من مدلول الشعوبية» وقد وضع منهجاً لبحثه بشكل أسئلة ، رتبت وكأنها هي التي تشغل الأذهان ليحاول الإجابة عليها .

فقد تساءل : «ما هو أصل الشعوبية ؟» و«ما هي صفات الشعوبيين ؟» و«هل أن كلمة الشعوبية مشتقة من الآية الكريمة : «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا» ـ ولم يكمل الآية : «إن أكرمكم عند الله أتقاكم» .

ويبدو للقارىء أيضاً وهو يقرأ ما تقدم ، وكأن الكاتب خشي أن يتهم بخلق نزعة الشعوبية خلقاً ، كما يفعل غيره ستراً لسوءة معينة ، فسارع إلى القول «ونحن لا نرغب في إظهار النزعة الشعوبية ونخلق وجودها حتى لا نجعل القومية العربية في صراع داخلي ضد عدو محلي» . ثم الحق قوله هذا باختياره مثلاً بعينه من مبدأ ميكيافيلي المشهور عندما خاطب أميره قائلاً (والاقتباس التالي للكاتب) .

«أيها الأمير إن لم تخلق لشعبك عدواً فلا تحزن إذا وجدت الشعب كله أصبح عدواً لك» . وبعد هذا المقتبس قال الكاتب ما يلي :

«ولكن الشعوبيين بدأوا يظهرون ويقاومون الأمة العربية كما قاوموها عندما نشأت الدولة العربية الأولى ، دولة الأمويين ، ولذلك لزم علينا أن نعرف تاريخ القومية العربية وصراعها مع أعدائها لأن التاريخ دائماً يعيد نفسه» .

وباستقراء بحثه كله يخرج القارىء بفكرة ، إن الكاتب لم يقصد ببحثه أن يشير إلى مشكلة قائمة في المجتمع المصري ، ولا ببحث له صلة بالمغرب العربي ، ولا بأكثرية شعوب شبه الجزيرة العربية ، إلا بمقدار ما ينصرف منه إلى زيود اليمن وحضرموت نقول لم يقصد به تلك المجتمعات،بل قصد المجتمع العراقي بصورة خاصة ، والمشرق العربي بصورة عامة . باعتبار أن العراق كان المركز للدولة العباسية التي قال عنها الكاتب في الصفحة الثانية من بحثه :

«إن دولة بني أمية دولة عربية ، ودولة بني العباس أعجمية» وعاد الكاتب فأكد «أن كلمة (شعوب) المذكورة في الآية ، أصبحت تعني قبائل غير عربية أي عجم» . وفي الصفحة ١٨ ـ ١٩ قال ما يلي :

«ومنذ عهد مبكر اعتنق الفرس المبادىء التي تناوىء الأمويين وبخاصة المبدأ الشيعي الذي كان يدعو إلى ولاية أسرة النبي (ص) للخلافة . أنهم نظروا إلى هذه الأسرة نظرة كسروية حيث كان الحسين (ع) قد تزوج بابنة يزدجرد الثالث آخر ملوك الساسانيين فكان معظم الشيعة من الفرس ، أضف إلى ذلك أن مناطق كثيرة من فارس كانت وكراً للخوارج الثائرين على الأمويين» .

والذي يلحظه القارىء في بحث الدكتور حاتم ، هو أنه عندما يذكر بعض الحركات التي اختارها مثلاً للشعوبية كدعوة الحارث بن سريج ١١٦هـ ، ويضطر إلى ذكر هدف الدعوة . يقول : «وكان هدف الدعوة ، الدعوة إلى العمل بالكتاب والسنة والرجوع إلى قواعد الإسلام ومحاربة الأمويين لظلمهم» . ولكنه يعود فيعلل الدعوة إلى مقارعة الظلم بطريقة غريبة . كأن يقول : «ولكن الغاية هي التمويه وتضليل الناس» . أو أن يقول «نعم أن زعيم الحركة رجل عربي ولكن الشعوبيين انضموا إليه بجمهرة كبيرة ليحققوا الغاية الخ . . .» .

وقد لا نخرج عن غرض الكاتب الرئيسي ان نحن لخصنا بحثه تلخيصاً مقتضباً فيما يلي :

«إنه يريد أن يقول :

إن الشيعة شعوبيون .

وإن الشيعة عجم .

وانهم لذلك بدأوا يظهرون ويقاومون الأمة العربية ، كما قاوموا الدولة العربية الأولى . . دولة بني أمية» .

وأنهم الأقلية . . » .

وإن كلمة شعوب الواردة في الآية تعني : عجم .

لو كان غير الدكتور حاتم قد تقدم بهذا البحث لما أعرناه أهمية تذكر ، لأن هنالك الكتب العديدة التي كتبت على هذا النمط وأنماط أخرى غيره . ما كان الغرض منها التوصل إلى ما يعين على جمع الشمل ، ووحدة الرأي ، واستخلاص المبادىء الأساسية التي تقوم عليها الوحدة الوطنية ، بل كانت دوافع كتابها في الماضي تبرير الخروج على المبادىء الأساسية التي أقرها العرب والمسلمون .

ولم يشذ أكثر الكتاب المحدثين الذين ظهروا مؤخراً في العراق في بحوثهم عما تقدم بغير اعتقاد بعضهم بأن التاريخ يتكون من رؤية الماضي بمنظار الحاضر . إلا أن منظار الحاضر عندهم كان ملوناً بنظريات اجتماعية وسياسية معينة لم تسلم ، على الرغم من الإدعاء بأصالتها ، من التأثر بتلك

النظريات التي تخاف السواد الأعظم من الناس ، كما أنها لم تنج من إيحاءات مباشرة أو غير مباشرة من نظريات أفضلية الأجناس والعناصر . كما أنها لم تتخلص من تلك النظريات الحديثة التي تؤمن باستخدام القوة أو اللجوء إليها مكان النزول عند فكرة مساهمة الشعوب في اختيار الأنظمة التي ترتضيها . فكان طبيعياً أن تنقطع صلة مثل هؤلاء الكتاب بحقائق التاريخ وأن ينقطع بهم حبل الحوار المتصل بين الماضي وبين واقع الحاضر المتطور وحقائقه .

على أن أهمية بحث الدكتور حاتم ، هو أنه صادر عن سياسي يحتل موقع الصدارة والقيادة في دولة لها ميثاق مكتوب وضعوا فيه من الضمانات لفهمه ما يلي «الوعي العميق بالتاريخ وأثره على الإنسان المعاصر من ناحية ، ومن ناحية أخرى قدرة هذا الإنسان بدوره على التأثير في التاريخ . فكر مفتوح لكل التجارب الإنسانية يأخذ منها ويعطيها ، لا يصدرها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد» (انظر ص ١٣ من الميثاق الطبعة الرسمية) .

فما الذي يدفع بالدكتور حاتم إلى خوض موضوع حساس ، غاية في الحساسية ، يخص مجتمعاً عربياً آخر غير مصر في الوقت الذي يحرص فيه ميثاق دولته على ألا تكون مصر طرفاً من المنازعات في أي بلد عربي ؟

(انظر ص ١٣١ من الميثاق)

الذي يدفع به إلى الاندفاع والتساؤل بلغة التهديد : «بدأوا يظهرون ويقاومون الأمة العربية كما قاوموها عند نشأة الدولة العربية الأولى ، دولة الأمويين ؟» .

أتراه يؤكد ما يقول به البعض في العراق من أن لهذه القومية العربية ـ كما يفهمونها ـ صفات تشترك مع دولة الأمويين ؟

إن الحريصين على وحدة الصفوف الوطنية في العراق لم يعودوا يجيزون لأنفسهم أن يمروا مروراً بمثل بحث الدكتور حاتم ومشايعيه دون أن ينبهوا إلى مخاطره البعيدة ولو بحوار هادىء كمثل هذا الحوار الذي نضمنه هذه الصفحات القليلة .

على أننا سنحاول أن يتسم حوارنا مع الكاتب بما لا يبعده عن احترام القيم العلمية في الحوار ، وأن يكون حوارنا معه من خلال رؤيتنا للماضي بمناظر وقيم الماضي ومناظر وقيم وقائع الحاضر معاً ، وأن نقدم للحوار بمبادىء للبحث هي من المسلمات بالنسبة للحاضر .

وهذه المسلمات هي :

إن النظرة الحديثة للتاريخ لم تعد تسلم بصحة اجترار قصص وأساطير المتغلبين كما فعل ابن الجوزي والبلاذري والذهبي وإضرابهم ، بل أصبح يقتضي أن يدرس التاريخ من النواحي التي تؤثر وتتأثر بالشعوب وسير تطورها وأسباب تخلفها ، وركودها . وهذا يقتضي بالبداهة التحرر من النظرات الضيقة للأحداث التاريخية ، والجرأة في تقرير الوقائع مهما كانت مرة لأن ذلك بحد ذاته هو الذي يوصل إلى استخلاص القيم الفكرية القيمة ، وهو الذي يضع اليد على القيم الحضارية الحقيقية في تاريخ العرب والإسلام .

لأن احترام القيم الحضارية في تاريخ العقائد والأفكار هو الذي يري الكاتب الدرب المستقيم إلى دور الشعوب ودور قادتها المؤمنين بحقها في التاريخ واستهداف القيم الحضارية التي ملئت بها صفحات

تاريخ الشعوب العربية والإسلامية ، يحرر الكاتب من العصبية العنصرية التي لم تصمد أمام العلم الحديث ولم تصلح ولن تصلح أن تكون أساساً لنظام من الأنظمة مهما أسديت على هذا النظام من نعوت .

والالتزام بما تقدم في الحوار ييسر للمرء أن يزن أي بحث أو نقاش تاريخي بالميزان العادل ويقوده إلى الحكم السليم على الأحداث .

القسم الأول الوقائع التاريخية في بحث الدكتور حاتم

عندما هم العقاد رحمه الله أن يكتب عبقرياته، وضع قاعدة عامة تصلح ان تكون هدى لكل من يريد أن يقدم على كتابة شيء من التاريخ الإسلامي، قال:

«تسرى في صفحات التاريخ احكام مرتجلة، يتلقفها فم من فم، ويتوارثها جيل عن جيل، ويتخذها السامعون قضية مسلمة مفروغاً من بحثها والاستدلال عليها، وهي في الواقع لم تعرض قط على البحث والاستدلال ولم تجاوز ان تكون شبهة رافقت ظواهر الأحوال، ثم صقلتها الالسنة فمز عليها بعد صقلها ان تردها إلى الهجر والاهمال» .

آثرنا ان نقتبس ماتقدم، لنستدل به على محتوى بحث الدكتور حاتم، وذلك ان المقتبسات التي نقلناها عن بحثه في صدر هذا الحوار، تثير في ذهن القارىء أول ماتثير، التساؤل عن قيمتها التاريخية من الوجوه الدينية والاجتماعية والسياسية كما تثير تساؤلاً اخطر وهو الدوافع التي تدفع إلى كتابتها.

فمن ناحية الوقائع التاريخية، نأسف ان لانستطيع تقييمها على أنها دراسة موضوعية. ويكفي أن نورد مثلاً واحداً على صدق مانقول:

لقد ذكر لنا الكاتب فيما ذكر عن الشيعة ومناطق بلاد فارس : «ان خراسان كانت ثغراً لمقاومة وقتال الترك . . » هذا من جهة، ومن جهة اخرى قال: «ومنذ عهد مبكر اعتنق الفرس المبدأ الشيعي» والسبب لاعتناقهم المبدأ الشيعي كما بدا له هو:

«زواج الحسين عليه السلام بابنة يزدجرد آخر ملوك الساسانيين، فكان معظم الشيعة من الفرس» .

. . لاشك ان اطلاق هذا الكلام بهذا الشكل، لايعني غير ان يكون الكاتب قد تلقفه من الافواه، واطلقه دون تمحيص أو مراجعة، ولم يقدر اثره في النفوس، خاصة في هذه الظروف التي تعاني فيها أكثرية العراقيين ماتعانيه من محن استفزاز النهازين كل يوم تحت عنوان الشعوبية. فهؤلاء النهازون، يجدون في مثل بحث الدكتور حاتم، والقائلين بما قاله، معيناً لما يكتبون ويقولون، وهو وجه من وجوه الخطر الذي اردنا الإشارة إليه في بحث حاتم.

التاريخ يعلمنا ان مناطق فارس التي ذكرها حاتم، لم تكن منذ زمن علي (ع) حتى ظهور دولة الصفويين في بلاد فارس، منطقة متشيعة. بل كانت مراكز الدعايات المختلفة للمذاهب السنية، وكانت كذلك مسرحاً من المسارح التي تمثلت عليها اشنع ضروب التقتيل، والملاحقات، والاضطهادات الدموية ضد المسلمين الشيعة، عرباً وغير عرب. مع علمنا بأن الاكثرية العظمى من غير العرب، لم يكونوا من شيعة علي. وان الذين نشروا المذاهب السنية كانوا من الاعاجم، وان الذين حملوا لواء التشيع، كانوا عرباً ومن قبائل عربية بحتة كما سيأتي ذكره.

فالذي يتدارس التاريخ، يعرف ان بلاد فارس كانت موزعة الاطراف بين عدد عديد من السلاطين والامراء والرؤساء، وكانت كلها تدين بدين الحاكمين في دمشق وبغداد، يوم كانت شيعة علي (ع) في الكوفة والبصرة والمدينة ـ وهم كلهم عرب مسلمون ـ تناوىء ظلم الامويين وطبيعة حكمهم الجائر بحق المسلمين. وكانت السياسة الاموية في الواقع، عاملاً من العوامل الرئيسية التي شدت من ساعد الشيعة، ونشر دعوتهم بين الناس، وعندما جاء العباسيون الذين استغلوا الدعوة العلوية لحسابهم، انقلبوا على العلويين، وواصلوا اضطهادهم ومطاردتهم وكان من أسباب امتداد دعوة العلويين إلى بلاد فارس على يد قوة من العرب، ابعاد التنظيمات المعارضة عن مركز الخلافة. فالتشيع الذي نشره التابعون للمذهب الجعفري سنة ٨٣ هـ ومابعدها، نشره عرب من الحلة في العراق، ضد مبادىء أو مذاهب تناوئها، تبناها وقادها الاعاجم، أو اشباههم من أشياع وتابعي السلطة المركزية الرسمية.

وظل الصراع قائماً بين العلويين وشيعتهم، ممثلي المعارضة السياسية، وبين ممثلي السلطة الرسمية حتى عام ٩٠٥ هجرية، أي أكثر من ثمنمائة وخمسين عام هجري، وذلك عندما استولى على الحكم الشاه عباس الصفوي بن حيدر الذي ينتهي نسبه إلى الإمام موسى الكاظم (ع) واعلن ان مذهب الدولة الجديدة هو المذهب الشيعي.

فهل لاحظ السيد حاتم المسافة الزمنية بين زواج الحسين (ع) من ابنة يزدجرد، وبين تشيع بلاد فارس بعد عام ٩٠٥ هجرية؟

من هذه الحقائق التاريخية نرى ان الربط بين زواج الحسين، وبين تشيع بلاد فارس، فيه مافيه من مغامز متعمدة، ساذجة، يجب ان يسمو عن ذكرها الساسة والكتاب في العصر الحديث. ذلك ان المتجرد ان كان كاتباً سياسياً، أو مؤرخاً يحمل عقلية عصر حقوق الانسان، يرى بكل بساطة إذ يتدارس تاريخ العرب والإسلام، ان الحكام الامويين بصورة خاصة ثم الحكام العباسيين من بعدهم، رأوا ان فكرة الخلافة عند الشيعة تعني ان جميع الحكومات التي لاتخضع لمبدأ الوصاية، لاتتصف بالشرعية، فحاربوا هذه الفكرة بشتى الاساليب.

(انظر **الشيعة بين الاشاعرة والمعتزلة للسيد هاشم معروف ص١٠١**) . هذا على الرغم من قلبهم هم الحكم إلى الحكم الوراثي ومن انهم لم يتورعوا عن مسخ التاريخ وعن تشجيع مؤيدي سلطانهم في نشر الاكاذيب والمفتريات، وابتداع شخصيات خرافية لاوجود لها ليلصقوا الدعوة العلوية بها او ليبعدوا الإسلام عن العلويين:

«فقد روى المسعودي في مروج الذهب، ان العباسيين حين فتحوا الشام بعد انتزاعها من الأمويين حلف لهم اشياخ أهل الشام وارباب النعم والرياسة، انهم ماعلموا أن لرسول الله قرابة ولا أهل غير بني أمية إلى ان ذهب الأمويون وجاء العباسيون».

وبلغ أولئك الكتاب من مسخ التاريخ، ان استطاع افاق بغدادي سكن الكوفة ومات سنة ١٧٠ يدعى سيف بن عمر التميمي ان يبتدع شخصية عبد الله بن سبأ الوهمية، وان يقول عنه انه يهودي تظاهر بالإسلام، فأسس فرقة وقادها لقتل عثمان، وانه هو الذي اخترع فكرة الوصاية التي تدين بها الامامية، وجاء ابن جرير الطبري المؤرخ الرسمي للدولة، فنقش هذه الاسطورة في تاريخه، لانها

اسطورة توائم الحكم القائم وقتذاك، وجاء المقريزي فأخذها أيضاً، واصبحت من المسلمات في نظر الاتراك والسلاجقة وغيرهم من خصوم العلويين. والغريب ان احداً من المؤرخين أو المستشرقين لم يلتفت إلى أن كتاباً واحداً من الكتب التي ألفت قبل عام ١٦٠ هجرية لم يذكر عبد الله بن سبأ أو السبئية رغم ماأعطى لدورها من أهمية خيالية بعد عام ١٦٠ هجرية.

مثل هذه الصور وغيرها كثير ومزر، حدث بسبب الخلاف بين المذاهب والإفكار المختلفة. ولمثل هذا أو غيره، تجند الكتاب لكتابة المئات من الكتب، غير أن أحداً ممن يعتد بكلامه لم يظهر ليطلق هذه الفكرة الخطيرة التي أتى بها السيد حاتم «الشعوبية» من أن الشيعة هم أعاجم، وهم الاقلية، ويربط بين عجمية الشيعة، وزواج السيد الحسين (ع).

القسم الثاني في معرفة نسب شيعة العراق والأسباب الحقيقة لمعارضتهم

ومن هنا ندخل الموضوع الذي قصد إليه الكاتب، أي موضوع عروبة شيعة العراق.

ونحن وان كنا لسنا بحاجة إلى ذكر عروبة شيعة العراق، بالشكل الذي قد يفهم منه بأن حوارنا هذا، يقصد منه الوقوف موقف المدافع عن أكثرية عرب العراق، الذين لايحتاجون إلى مثل هذا الدفاع، أو بالأحرى لايحتاجون إلى تكرار البديهيات إلا أننا وجدنا، ان لجوء الكثيرين في هذه الأيام في العراق إلى إثارة التشكك في أصل شيعة العراق لمقاصد لم تعد تخفي على أحد، يخفي وراءه من المحاذير والمخاطر، مايجب ان يكون كل مؤرخ نزيه، وكل رجل دولة عصري بعيداً عنه.

اولاً ـ يقول الصابي في كتابه «تحفة الوزراء» ويقول الدينوري في كتابه «الاخبار الطوال»، ويقول ابن الاثير في الجزء الثامن من كتاب «الكامل» ويقول الاصطخري، ويقول المؤرخون المحدثون:

إن أهم العناصر التي سكنت العراق هم العرب وهم الأكثرية الكاثرة في العراق، ومن أشهر القبائل العربية التي كان لها النفوذ في القرنين الرابع والخامس الهجريين، قبائل خفاجه، وقد انتشروا في الجنوب الغربي من الفرات بين الكوفة والبصرة، وقبائل بني اسد قرب الكوفة وعين التمر، وكانت تسكن في الكوفة قبائل اخرى، مثل خزاعة وبكر وبجيله وذهل وقضاعة وتميم ومذحج وعبد قيس، وسكنت في البصرة قبيلة ربيعة وقبيلة مضر، وسكنت تميم في البادية غربي البصرة، واستوطنت الموصل قبائل الخزرج والازد وبنو تميم وبنو وائل من بكر وتغلب، كما نزلها بنو قيس وهم من قبائل مضر (انظر صفحة ١٥ ـ ١٦) الدكتور حسين أمين «تاريخ العراق في العصر السلجوقي».

وبتصوير آخر..

إن شيعة العراق ينتمون من القدم حتى الآن، إلى قبائل عربية بحتة مثلهم مثل شيعة اليمن الزيدية فالحيرة والبصرة والكوفة وواسط والقرى والمدن والمضارب المنتشرة مع الخط الممتد من اعالي الفرات وطفوف الجزيرة الى بادية الحيرة، والاخرى التي تنتشر على جانبي الطرف الغربي للخليج العربي. والخط الآخر من اعالي الفرات إلى مواقع البصرة ونهر كارون والجانب الغربي من الخليج.. هذه كلها كانت مهابط للعرب، تلمسوا فيها الماء والحياة، وبدأت حياتهم وافكارهم بها بالتبدل إلى حياة وافكار حضرية.

ففي المواقع والخطوط المذكورة، نزلت مضر وربيعة والازد ومازن والعتوب وبنو شيبان وسنبس وكنانه وعبس وبنو لام. وكعب وبنو خالد العدناني، الذين ملأوا البطاح الممتدة من السماوة إلى الاحساء.

هذا مايقوله المؤرخون ويثبته الواقع.

ثانياً ـ اما ان يدين غير العرب بالدين الإسلامي، وان يتبعوا مذهباً معيناً من المذاهب الإسلامية اتبعه قسم كبير من العرب، فلا نظن ان احداً يستطيع ان ينازع هذا المذهب، ويجعل منه خصماً سياسياً للعرب. إذ لو صدق ذلك، لصدق على الاتراك الذين اختاروا بدورهم مذهباً آخر من المذاهب الإسلامية.

وهؤلاء الذين كتبوا عن الشعوبية، لم يرد لهم على بال بانهم إذا أثاروا مثل هذه المواضيع في هذا العصر الذي انهارت فيه نظريات الرس وافضلية الاجناس، انما يتابعون سياسة السلاجقة والاتراك والعثمانيين، من حيث يريدون ولايريدون. فمنذ ان اصبحت بلاد فارس بعد استيلاء الصفويين عليها شيعية المذهب، ومنذ ان اخذ السلاجقة ومن بعدهم الاتراك العثمانيين السلطة من العباسيين، تحول النزاع بين الدولتين الفارسية والتركية ـ العثمانية، إلى نزاع سياسي يلبس لبوسه المذهبي في الظاهر فقط، وهو ليس بنزاع مذهبي في حقيقته. ولم يكن للعرب في العراق، يد في النزاع بين الدولتين، ولكنهم كانوا وقود ذلك النزاع كلما انتصر جانب على جانب.

على ان العصبية الطائفية لدى مؤيدي سلطان الاتراك من علماء الدين الاتراك، وجدت في سلطة الاتراك عاملاً يوطد لها النفوذ الديني والاجتماعي، فلم تجد مانعاً من الافتاء باستباحة دماء عرب العراق من الشيعة منذ تولي السلطان سليم الحكم، ولم يكن الغرض من تلك الاستباحة غير اضعاف الجانب المعارض لحكم عسكري ارستقراطي يقوم على نهب خيرات البلاد فحسب. ولو انه كان طائفياً بحتاً لما امتنع السلطان سليم عن نجدة دولة بني الاحمر العربية ضد الاسبانيين، في الوقت الذي كان السلطان المذكور ينظم المذابح، في الاناضول والعراق، ضد معارضي حكمه.

ثالثاً ـ ان الدخول في هذه الحلقة المفرغة التي انتهت، أو كان يجب ان تنتهي مع قيام الحكومات الحديثة، والدساتير الحديثة، ومبادىء حقوق الانسان، لايعد في الواقع إلاّ رجوعاً إلى الوراء، وانحباساً في نظريات مغلقة، بالية منعزلة عن التطور وعن التجارب الغنية التي حصلت عليها الشعوب. كما انه يفقدنا كل الحلقات التي يجب ان تتحرى عنها لربط القيم العليا الحضارية في مختلف مراحل التاريخ الإسلامي والعربي ببعضها، ربطاً يجعل منها نقطة للانطلاق الحر في التفكير البناء.

ذلك ان التحري عن القيم الحضارية البناءة، هذا يفرض على الباحث ان يبتعد اولاً عن كل ماقد يثير ابناء البلد ضد بعضهم، ان لم يستطع ان يزيل نهائياً اسباب الفرقة، وان يكون جريئاً ثانياً في التحري عن منابع تلك القيم، غير متأثر بالرواسب الفكرية والمذهبية التي تعيق اسباب التطور، أو تنكر مقومات الحضارة المختلفة، التي تكونت عبر مئات السنين، في مختلف البلاد الاسلامية والعربية.

والجرأة في هذا الباب، تقتضي ان نسمي الخطأ خطأ، ولانحاول تبريره من اية جهة صدر، مهما حاولت مجلدات الكتب ان تسدي عليها صفة القدسية.

وبذلك وحده، يجد الباحث في تاريخ تطور الفكر الإسلامي واصوله الأولى، من المجالات غير الطائفية، مافيه من سعة وثروة، تغني عن التعليل الطائفي الضيق للاحداث، وتغني عن الانحياز لاشباع شهرة جامحة آنية اولدتها ظروف موقتة زائلة.

وبهذا الاعتبار، فإن دراسة العوامل الفلسفية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تدعو فريقاً كبيراً من الناس، إلى التمسك بأهداب اتجاه فكري ومذهبي معين، بشكل يصبح معه هذا الاتجاه جزءاً من حياتهم اليومية، اجدى نفعاً، وابعد اثراً، واكثر بقاء من دراسات تقوم على التأثر بالنظرات الضيقة لاحداث التاريخ.

رابعاً ـ وعندنا ان النظرة إلى شيعة علي (ع)، إذا كان لابد من ذكر ذلك، يجب ان تعدو كونها نظرة دينية ـ مذهبية، إذ ان شرح ذلك من اختصاص علماء الدين. بل ينبغي ان يعوض الكاتب عند البحث عنها في اعماق المبادىء، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفلسفية، التي حملت الناس على التشيع، ولابد له ان فعل ذلك، ان يلاحظ ان ليس في قدرة أية حركة سياسية واجتماعية في التاريخ، الاستمرار والتنامي والتطور، ان لم يكن في مبادىء الحركة مايتصل اتصالاً مباشراً بحياة الناس، ويخاطب الاحاسيس المشتركة الكامنة في نفوسهم والمتطلعة إلى الاحسن، كما انه ـ ليس في تاريخ الشعوب مايؤيد مثل تلك الاستمرارية، ان اقتصرت على مجرد الدعوة لاشخاص بعينهم.

ودراسة ذلك، تقتضي دراسة طبيعة النظامين الاموي والعباسي، على ضوء مبادىء التحول الجذري في النظامين من وجوهها المختلفة، وعن اسباب تأييد هذا الفريق من الناس للنظام الجديد، واسباب معارضة ذاك الفريق لهذا الجديد.

كان الدين كما يقول ـ برنارد رسل ـ في كتابه عن العرب في التاريخ ص١٣٩ ، يقوم مقام السياسة لكل حركة، مهما تكن دوافعها، من ان تبحث في الدين لاعن قناع لها، بل عن تعبير حيوي ضروري، واصطلاحات اجتماعية للاماني والآمال، التي تطمع في تحققها، والمظالم التي تذكي حقدها.

وكان الدين يلعب دوراً حاسماً في حياة الناس، وكان محور تفكيرهم، ومنه كان ينطلق كبار المفكرين باحثين منقبين، بيد ان النقاط التي كانوا ينطلقون منها، تكون بحد ذاتها مبادىء وشعارات سياسية واقتصادية واجتماعية وفلسفية، يمكن تصنيفها والاستدلال بها وترك مايبلى منها مع الزمن.

خامساً ـ وبدراسة المبادىء التي قامت عليها معارضة علي (ع) لوجهة التحوّل ، الذي بدأ يظهر في زمانه في مقومات الحكم، نجد ان التحول المذكور، كان تحولاً عن المبادىء الاساسية التي كانت تمس حياة الناس وحرياتهم، والغاء للفرص المتساوية التي أكدها لهم الدين الإسلامي، وإلغاء للمساواة بين الاجناس والعناصر. وبمعرفة هذه الحقائق، لايعسر على المنصف، العثور على الاسباب القريبة والبعيدة، التي دعت إلى معارضة التحول المذكور، ولايعسر عليه ان يجد من الحوادث التاريخية الصحيحة مايريه الحكم العادل.

فبوادر التحول التي عارضها علي قد حققت التحول المذكور فعلاً بعد علي إلى ملك تسنده العصبية، بشكل جرت معه طبيعة التغلب إلى غايتها، واستسلمت في اغراضها القهر مع التقلب في الشهوات والملاذ كما يقول ابن خلدون في الجزء الثاني ص٥٤٨ من مقدمته واضحى الأمر في ايدي

الاسر الارستقراطية، لا يرتفع معه الحكم إلا على رؤوس البشر، ولايستقر إلا فوق اعناقها (علي عبد الرزاق ـ الإسلام وأصول الحكم ص٢٦) .

وهكذا خضعت الشعوب الإسلامية لسوط الضرائب وسياسة الافقار والاختلاس والتعذيب، بينما رفل الحكام والولاة في ترف القصور، وعنوا بالفتيان والجواري، وبعثروا الأموال المجباة من اطراف البلاد الواسعة، على الاتباع والمحضيات، حتى انتكست آمال الشعوب، التي نهضت مع ثورة الاسلام الاجتماعية، واصابت الجماهير الخيبة في مطامحها نحو الحياة الفضلى العادلة. (انظر فان فلوتن ـ السيادة العربية والشيعة في عهد بني أمية ص٤٩ ومابعدها).

كان لهذا التحول جذور، بدأت منذ أن بدأت الثروات تتراكم في أيد قليلة أيام الفتوح .

سادساً ـ وأمامنا من صور تراكم الثروات ما لا نستطيع إغفال ذكره، لأنه كان القاعدة الأساسية للثورة المضادة، التي كانت قاعدتها أمراء الجيش الفاتح والحاكمين، والتي خشيها علي وصحبه . ثورة مضادة نسفت القواعد الأساسية التي كانت تربط المسلم بالحكم وبمبادىء الشورى والعدالة . ذلك أن المستضعفين في الأرض من المسلمين، الذين من الله عليهم، فجعلهم ائمة وجعلهم الوارثين، إذ يرون أن بعض الصحابة صاروا يقتنون الضياع والمال، بحيث يبلغ الثمن الواحد من متروك الزبير ـ بعد وفاته ـ كما روى المسعودي «خمسون ألف دينار» إضافة إلى ما خلفه من الألف فرس والألف أمة، ويرون أن غلة طلحة من العراق ألف دينار عن كل يوم، وأن له من ناحية السراة أكثر من ذلك . ويعرفون أنه كان مع مربط عبد الرحمن بن عوف ألف فرس وألف بعير وعشرة آلاف من الغنم، وأن ما تركه ـ بعد وفاته ـ قد بلغ الأربع والثمانين ألف، ويعلمون أن زيد بن ثابت قد خلف من الذهب والفضة ما كان يكسر بالفؤوس، غير ما خلف من الأموال والضياغ .

إن هذا وذاك صار يبني القصور في كل حاضرة، ويرصع بعضهم قصره بالعقيق والصاج .

ويرون أن معاوية قد كسب موارد الشام كلها من خراج وأنفال وتجارة .

وإلى جانب كل ذلك الكسب، ومثل ذلك الكسب قلّ عنه قليلاً أو كثر في أيام عثمان تتردد الآيات والأحاديث :

. . «وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم» . . ولا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى . . والمسلمون سواسية كأسنان المشط . . ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض فنجعلهم ائمة ونجعلهم الوارثين . .

ويرون كذلك أن علياً عليه السلام، كان يشهر احتجاجه بوجه الكاسيين (أيام الفتوح) ويقول : «إنما لكم منها سهم كما للمسلمين» .

ويستكثر على قاضيه شريح أن يبني له داراً بثمانين دينار فقط .

سابعاً ـ عندما يرى المسلمون كل ذلك، ويقرأون ذلك عن هذا وذاك، فلا تظن أن المنصف منهم يخرج من المقارنات المتقدمة بفكرة واضحة واحدة، هي : أن عنوان الخلاف بين علي وشيعته، وبين مخالفيه، ينحصر في الخلاف بين مبدأ الحفاظ على حقوق المسلمين المختلفة وعلى رأسها نظام الشورى، وبين من لا يرى بأساً من الكسب على حساب المسلمين، إن لم نقل إهدار هذه

الحقوق بشكل أو بآخر . أو بالأحرى خلاف بين جهة عنوان تفكيرها العدالة والمساواة ، وأخرى تخفى الإباحة والإستباحة .

إنه خلاف جوهري على طبيعة نظام الحكم ، الذي يرمي كل فريق إلى إقامته وتدعيمه . فإن أتيح لمن يروم العدالة والمساواة وعدم التفريط بحقوق المسلمين أن يحكم ، كان حكمه استمراراً للرسالة التي جاء بها الإسلام . وإن أتيح للفريق الثاني أن يحكم ، كانت طبيعة الحكم من نوع آخر ، هو النوع الذي وصفه المسعودي وابن خلدون وعلي عبد الرزاق وفان فلوتن فيما فات من صفحات .

وطبيعي جداً أن يتذرع مثل من كسب موارد الشام كلها من خراج وأنفال وتجارة ، بكل الطرق البارعة التي لا تعرف الحدود ولا الوازع الخلقي أو الديني ، ليمكن نفسه من الحكم رغم أن حكمه هذا بدأ بحركة عصيان لولي الأمر . العصيان الذي يحده الإسلام بالقتل . وطبيعي كذلك أن يهرع إلى نجدته عند مواجهته أزمة الفشل والإندحار ، من هم على شاكلته ممن قدمنا . وطبيعي أيضاً أن يلجأ عند انتصاره ، إلى اجتثاث جذور خصومه ومزاحميه ، وإلى إطلاق أقلام والسنة المتسحين بفتات النعم ، ليسودوا الصفحات ضد العلويين . طبيعي كل ذلك ، بل هكذا كان ، ولكن الأمر غير الطبيعي أن نربط هذا اليوم بين النظام الأموي وبين القومية العربية .

ثامناً ـ لقد أمسك بنو أمية بعجلة التطور الاجتماعي والإقتصادي والسياسي ، وداروها إلى الوراء :

«وأطلقوا الحرية لمن أراد من العرب ، أن يقتني ما شاء من الأراضي خارج جزيرة العرب ، بعد أن كان ذلك ممنوعاً من قبل ، فتهافت أصحاب الثروة والسلطة على امتلاك الأراضي في العراق ، وفي مصر وفي سائر البلاد المعروفة بحسن تربتها وغزارة مياهها ، وأخذوا يعتملونها ويستثمرونها بكل ما كان لديهم وقتئذ من الوسائل ، فسقطت معظم الأراضي بأيدي قبضة من الأسر العربية والمالكة ، وأخذ استغلال الأراضي الخصيبة يقوم على أكتاف العلوج . . (بندلي جوزي ـ تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام ص ٤٨) .

وفي الصفحة ١٣ من بحث حاتم نفسه ما يلي :

«وكان أهل خراسان قد أسلموا قبل غيرهم ، وأظهروا حماسة للدين . ولكن الأمويين لم يحسنوا معاملتهم ، ولم يساووا بينهم وبين أنفسهم العطاء ، بل كانوا يجعلونهم يغزون دون عطاء ولا رزق ، إلى أن قرر لهم ذلك عمر بن عبد العزيز» .

أمام هذه الصور وغيرها ، وأمام شعار «إنما لكم منها سهم كما للمسلمين» ، يستطيع أن يعرف من يريد أن يعرف ، كيف ولماذا قامت الفرق الإسلامية . ويستطيع أن يشخص الزعماء الذائدين عن حقوق المسلمين وبيت المال والحكم الصالح . كما تتجلى له الدوافع البعيدة التي تدفع بكل فريق إلى أن يقول ، بل لوجد أن أولئك الذين أصروا في كل الظروف القاسية والأزمات على رفع شعار العدالة والمساواة وعلى العمل لتحقيقها ، أجدر بالتقدير والاحترام . ولست أرى وجهاً لأي لوم أو نقد يوجه لمثل أولئك ، أن اتخذوا أسلوب إحياء الأمل وتجديده في العدالة والمساواة سياسة لهم ، أو حتى أن اتخذوا أسلوب تجسيد ذلك الأمل تجسيداً يصور لهم الحقيقة الخالدة ، التي كانت ولا زالت تخاطب الأحاسيس المشتركة لدى شعوب الأرض : فكرة ـ حتمية ـ ظهور من يقود حركة تملأ الأرض عدلاً ،

بعد أن ملئت ظلماً وجوراً . ولو أن محتوى فكرة ملء الأرض عدلاً ورفع الجور والظلم ، اقترن بالعصبية القبلية أو بالعنصرية لما قدر لها أن تعيش وهي تلاقي كما لاقت ، ذلك الضرب البربري الذي عرفه التاريخ من عنت الحاكمين .

تاسعاً ـ فصراع شيعة العراق الذي استمر قروناً طويلة ، وأخذ ألواناً مختلفة تذرعت بالفلسفات العقلانية وأعمال العقل والاجتهاد ، كان أولاً وآخراً في تحليله النهائي يستند إلى مبادىء : أن الناس أمة واحدة ، وأن اختلاف الشعوب مهما كان لا يستلزم التخلي عن صيانة الكرامة الإنسانية أو إلغاء التسامح والتساوي ، بل يوجب على الحاكمين تحقيق الحرية والعدالة والمساواة . ولم يكن صراعاً «شعوبياً» ضد العرب لأن زعماءهم ما كانوا إلا عرباً ، ولكنهم كانوا أيضاً مسلمين يحملون قيماً إنسانية . وجوهر الصراع المذكور يتجلى بأروع صوره ، باستمراره ضد التسلط العسكري التركي ، الذي ألحق الدمار بالحضارة الإسلامية . وكان من الأنصاف أن يوصف التسلط التركي المذكور ومساندوه بالشعوبية . فأعداء العرب والإسلام الحقيقيون ، والجديرون بوصمة الشعوبية ، هم الذين دمروا الحضارة الإسلامية والعربية .

القسم الثالث بناة الحضارة الإسلامية

والذي يفهم أيضاً من بحث الدكتور حاتم أنه يريدنا أن نشخط بجرة قلم على الجزء الأعظم من تاريخ الحضارة الإسلامية ، وروائعها الفكرية في القرون التي أعقبت حكم بني أمية ، باعتبار أن ما جاء بعد ذلك الحكم حكم أعجمي ـ على حد قوله ـ فكأنا به يغرى القارىء ، بأن ينظر بعين الريبة إلى كل ما انبعث من مراكز الثقافة الاجتماعية والفلسفية في الكوفة والبصرة وبغداد ومصر .

فماذا ترانا نعتبر هذا التراث العلمي والأدبي والفلسفي الضخم ، الذي خلفه من الشيعة أمثال : هشام بن الحكم ، وجابر بن حيان الأزدي ، والكندي ، واسماعيل النوبختي ، والمبرد ، وأبي تمام الطائي ، وابن دريد ، والقاضي البغدادي ، وابن بطة ، وابن الرومي ، وابي نصر الفارابي ، والرازي ، والمسعودي ، والشريف المرتضى ، والشريف الرضي ، وابن خالويه ، والصاحب بن عباد ، وأبو العلاء ، والمتنبي ، والجاحظ ، ومهيار الديلمي ، والفراء ، والواقدي ، ودعبل الخزاعي ، والسيد الحميري وغيرهم ، وغيرهم ، ممن كانوا على الأقل مصادر لشهادات الدكتوراة التي يحملها المئات في مصر والبلاد العربية الأخرى .

ماذا ترانا نفعل بما خلفه الشيعة الإسماعيلية مثل : رسائل اخوان الصفا وخلان الوفا العظيمة التي لم تحظ بعد بالدراسات اللائقة .

ماذا عسانا أن نفعل بالفلسفة العربية في العصر الوسيط .

أين نضع تاريخ الحركات الفكرية والسياسية ، ومن أين إذن نأتي بالصفحات المشرقة في تاريخ العرب والإسلام .

القسم الرابع
في اسطورة التاريخ يعيد نفسه

كلمة أخيرة

ان أسطورة التاريخ يعيد نفسه نظرية مهلهلة بالية ، لم تصمد أمام العلم ، لأسباب غاية في البساطة . ذلك أن عوامل التطور الاجتماعي والفكري ، والعوامل التي تؤدي الى قيام أحداث معينة ، تختلف اختلافا جوهريا باختلاف الزمان والمكان ، وان اتفقت في المسميات . لان العوامل التي تسبب حدثا بعينه ، تخضع هي الأخرى دوما للتبدل والتطور . حتى الصفات التي تسدي على الحركات الاجتماعية والسياسية ، كالقومية والوطنية والاشتراكية ، لا يمكن أن تحمل ذات المضمون ، ولا يمكن أن تتوافر فيها ذات الشروط ان هي قامت في بلدين مختلفين ، أو في تاريخين مختلفين ، أو في مجتمعين مختلفين .

فانعدام عامل وجود الاستعمار بمعناه الذي حدث بعد الثورة الصناعية في أوروبا ، يفقد ما يحاول البعض أن يسميه «قومية» في القرن الثامن عاملا جوهريا من عوامل معنى القومية بمعناها الحديث ، ولا يبقى لها غير معاني القبلية والعنصرية . . يفقد الحركة معنى القومية كما يراد لها أن تفهم الآن . . والكثيرون من رواد الفكر ينفون عن القومية العربية صفات العنصرية والقبلية ، ما دامت تهدف الى التحرر ، وإزالة مقومات الاستعمار الحديث والاستغلال .

وبهذا الاعتبار ، فان ظهور معارضة لطبيعة حكم بني أمية ، عدا انه لا يمكن أن يعد معارضة لحركة قومية ، لأن المعارضين كانوا هم أنفسهم عربا ، ولأن بني أمية ليسوا هم كل العرب ، ولأن معارضتهم كانت معارضة لحكم غاصب ظالم خرج عن حدود ما يمكن أن تتسم به حركة قومية ، من معان إنسانية ، وانطلاق ودعوة للتقدم .

وعجيب أن يأخذ «أي داع من دعاة تأميم رأس المال المستغل». بهذه النظرة الى الحكم الأموي . وعجيب أن يقوم نفر بإحياء نعرة الشعوبية وهو في القرن العشرين ، قرن شرعة حقوق الانسان ، متذرعاً بصفحات سود غير مشرفة ، خطها شيوخ السوء وكتابه ، لتبرير الأحكام الظالمة منذ عشرات القرون .

وكما أن التاريخ لا يعيد نفسه ، بل يرفض له العلم أن يعيد نفسه ولو بأشكال باهتة ، فان الحاجة تنتفي الى بذل الجهود في التحري عن أصل الشعوبية ، وفي محاولة إيصالها وربطها بشعوبية موهومة في هذا الزمان ، كما أن الحاجة تنتفي الى الاجابة على السؤال الذي وضعه حاتم ، «وهل الشعوبيون هم الأقلية في البلاد العربية ؟» .

واذا كان لا بد للسيد حاتم أن يسمع الجواب على تساؤله ، فان هذا الجواب يبدأ بسؤاله عن مصدر الحق الذي خوله لنفسه من أن يبحث عن الأقلية والأكثرية في البلاد العربية كلها ، وهو من ساسة مصر ، وإذا صح ما ذهبنا اليه في مقدمة هذا الحوار ، من أنه يقصد العراق من كل بحثه ، فان تساؤله أو الدافع الى تساؤله ، يبدو أكثر خطورة مما يتظاهر لأول وهلة . ذلك ان بحثه يتخطى عندئذ حدود البحوث التاريخية ، الى بحث ذي مقاصد سياسية غير سليمة ، لا يقرها أي نظام من أنظمة

الحكم التي تهدف الى إقامة أو تحقيق مجتمع الكفاية والعدل ، ولا يلتئم مع الدعوة الى عدم التدخل بشؤون المجتمعات الأخرى تدخلا لا يفهم منه غير احداث التفرقة فيها ، وتمرس روح الكراهية والبغضاء في نفوس بعض مواطنيها ، ضد الأكثرية الكاثرة .

وتساؤل الدكتور حاتم التساؤل المتقدم ، له خطورته من جانب آخر . فهو دعوة ضمنية الى إجراء إحصاء في العراق من نوع لم يعهده الشعب العراقي من قبل ، ولم يكن يفكر فيه عندما قام بثورته الكبرى ثورة ١٩٢٠ ، بل رفض أن يفكر فيه عندما أرادت بعض الجهات أن تغرس الغرس الطائفي في المجتمع العراقي . غير أن تطور الاحداث في السنوات الأخيرة ، التطور المؤسف الذي دفع ببعض الجهات وبعض الصحافة العلنية ، الى تبني دعوة حاتم في بحثه ، والاعلان عنها بين حين وآخر دون وازع من شعور وطني ، يجعل المتهمين بالشعوبية في وضع يؤثرون معه أن يعلنوا : بأن من أسوأ الأخطاء السياسية لان لا تناقش حقوق المواطن كمواطن ، ولا يناقش النظام في مدى ما حققه من تلك الحقوق ، ويصار بدل ذلك الى التفتيش عن عرق المواطن ، أو اتهامه في نسبه ، مع مطالبته ـ القاسية ـ بأداء واجباته التي منها ضريبة الدم .

ان من البديهيات التي لا تحتمل النقاش ، ان المواطن العراقي كان ولا يزال يطالب كما تطالب شعوب الأرض بالحكم العادل . والشعب العراقي الى ذلك يقدر ما يواجهه وطنه من مخاطر ، قد يكون في رأسها مخاطر المحاولات التي تتذرع بالتسلط القسري ، وتفلسف هذا التسلط بالتحايل على التاريخ وتزييف حقائقه ، وضرب الأمثال بهذا الزيف .

بالعدل الاجتماعي غير المبطن والحرية والمساواة وصيانة مكاسب الانسان العادلة ، ورفع الاستغلال عنه ، والأخذ بسنين التطور ، واحترام العلم واعتبار انسان هذا المجتمع غاية بذاته ، هي الشعائر التي تعتبر من أسس الحكم الصالح ، وهي التي يجب أن تعتبر الأساس لكل بحث علمي . .